

Distr.: General
10 March 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١٣٤ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

المحتويات

الصفحة

٣	التوجه العام
٧	البرنامج الفرعي ١ - سياسات الاقتصاد الكلي
٩	البرنامج الفرعي ٢ - التكامل الإقليمي والتجارة
١١	البرنامج الفرعي ٣ - الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا
١٤	البرنامج الفرعي ٤ - الإحصاءات
١٦	البرنامج الفرعي ٥ - تنمية القدرات
١٨	البرنامج الفرعي ٦ - الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية



* A/69/50

080414 080414 14-25944 (A)



الصفحة

٢٠ البرنامج الفرعي ٧ - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية
٢٨ البرنامج الفرعي ٨ - التخطيط والإدارة في مجال التنمية
٣٠ البرنامج الفرعي ٩ - سياسات التنمية الاجتماعية
٣٢ الولايات التشريعية

التوجه العام

١٥-١ الهدف العام للبرنامج هو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة دعماً لتسريع التحول الهيكلي في أفريقيا بما يتسق مع الأولويات والرؤية المبينة في برنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (بالصيغة التي تعتمدها بها الجمعية العامة وفي التاريخ الذي تعتمدها فيه) وفي الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى وفيما تم عقده من اتفاقات دولية منذ عام ١٩٩٢.

١٥-٢ وولاية البرنامج مستمدة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥) الذي أنشأ المجلس بموجبه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة). وقد تبلورت هذه الولاية بمزيد من التفصيل في عدد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي قرارات اللجنة نفسها. وهناك ولايات أخرى انبثقت عن الاتحاد الأفريقي والوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية الرئيسية وقراراتها كالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٢ والقرار ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وقد شكلت القرارات التي اعتمدت في الدورة السادسة والأربعين للجنة، المعقودة في أبيدجان في آذار/مارس ٢٠١٣، وفي الدورة العادية العشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقودة في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أساس الخطة البرنامجية الحالية لفترة السنتين. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، اتخذ مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة القرار ٩٠٨ (XLVI) الذي اعتمد المؤتمر فيه رؤية استراتيجية جديدة وتوجهاً استراتيجياً جديداً للجنة يشمل هدفاً وأولويات برنامجية جديدة وهيكل تنظيمياً.

١٥-٣ وقد تواصل في العقد الماضي النمو المطرد للعديد من اقتصادات البلدان الأفريقية، حيث إنها حققت في مجال النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقدماً ملحوظاً، منه ما تم إحرازه صوب بلوغ بعض الغايات التي تشتمل عليها الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتواصل في عام ٢٠١٣ زخم هذا النمو، حيث كان متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي ٥ في المائة، وهي نسبة تزيد كثيراً على المتوسط العالمي وتضع القارة الأفريقية بين أسرع مناطق العالم نمواً.

١٥-٤ والنمو الاقتصادي الذي تشهده أفريقيا حالياً ليس كله إيجابياً. إذ لا يترافق عادة مع التحول الهيكلي والتنويع اللذين تمس الحاجة إليهما، وكثيراً ما لا يُترجم إلى تنمية بشرية

متكافئة أو إلى تحسن في أسباب معيشة أغلبية السكان. فهناك في جميع مناطق أفريقيا بلدان تزداد ثراء ولكنه ثراء تستثنى منه قطاعات سكانية بأسرها. فبعد عقد من النمو النشط في أفريقيا، لا يزال قرابة ٥٠ في المائة من سكانها يعيشون في فقر. كما تزداد تفاوتات الثروة وضوحاً. ولا سبيل لتحمل استمرار نمط هذا النمو ونوعيته الذي قد يقوض فرص القارة في أن تحقق التحول والتنمية المستدامة لأنه نمط يترك وراءه أعداداً كبيرة جداً من السكان الذين يعيشون في فقر ومن الأطفال الجوعى والشباب الذين لا يجدون عملاً. ومما يزيد من تعميق هذه التفاوتات، انعدام تكافؤ فرص الوصول إلى الهياكل الأساسية لقطاعات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وغيرها. ولم يكن صغار المزارعين جزءاً من هذه الطفرة في النمو، فاستمر بالتالي سكان الريف فريسة للفقر وانعدام المنفعة. وتترتب على أوجه انعدام المساواة العميقة والمستحكمة والمستمرة الظاهرة للعيان في جميع أفريقيا آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية. فهي تضعف أواصر الثقة والتضامن التي بها تماسك المجتمعات، وتقوض على المدى الطويل النمو الاقتصادي والإنتاجية والأسواق. وهي تضعف الثقة في الحكومات والمؤسسات وتخلق الظروف المغذية لاندلاع نزاعات واضطرابات اجتماعية معلنة، على نحو ما أثبتته التجربة التي عاشتها بعض البلدان الأفريقية في الآونة الأخيرة.

١٥-٥ العبرة الرئيسية التي يجب استخلاصها في هذا الصدد هو أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي، وإنما يجب أن تصاحبه سياسات استباقية مدروسة للحد من انعدام المساواة وتشجيع استفادة الجميع من هذا النمو. لذا، فإن المحافظة على هذه الاتجاهات الإيجابية وتحقيق النمو والتنمية الشاملين للجميع هو التحدي الأكبر الذي يواجه السياسات الإنمائية والذي يتعين أن تتصدى له البلدان الأفريقية على سبيل الأولوية القصوى. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أيضاً التصدي لعدة تحديات وقيود أخرى ذات صلة، بما في ذلك تحقيق المزيد من النمو المطرد والمنصف؛ والاستثمار في التنمية البشرية، بما يشمل التعليم والصحة والهياكل الأساسية وإيجاد فرص العمل؛ وتعزيز الزراعة والأمن الغذائي؛ والإسراع بخطى التكامل الإقليمي؛ والنهوض بالتجارة، بما في ذلك التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛ وتعزيز قدرة المؤسسات والدول على تحسين الإدارة الاقتصادية. وينبغي أيضاً أن تظل كفالة المساواة بين الجنسين وبناء القدرات الإحصائية الوطنية على رأس الأولويات. ويشكل حشد الموارد تحدياً مشتركاً بين جميع هذه المجالات يتعين تذليله إذا ما أريد لأفريقيا أن تبرز تقدماً فيها. وستظل المحافظة على هذه الاتجاهات أيضاً مرهونة على نحو حاسم بوجود بيئة دولية مواتية تيسر الدعم لاحتياجات أفريقيا الخاصة، وبخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ والتجارة الدولية وتعزيز صوت القارة في المحافل والعمليات العالمية الرئيسية لصنع القرارات.

١٥-٦ واثرة عملية إعادة التشكيل التي أُجريت في الآونة الأخيرة لهماكل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أعادت اللجنة ترتيب أوضاعها بما يتيح لها التصدي لهذه التحديات الإنمائية. واتساقا مع ولاية اللجنة وميزتها النسبية، ستواصل استراتيجيتها العامة لتحقيق أهداف البرنامج التركيز على البرامج الفرعية التسعة المترابطة والمكملة لبعضها البعض التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٨ في إطار إعادة تشكيل هيكل اللجنة. ويراد بالتوجه الاستراتيجي الجديد للجنة إعادة تنظيمها على نحو يمكنها من استخدام مزاياها النسبية لدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا للتغلب على التحديات الإنمائية الحالية منها والناشئة بما يحقق لها تنمية شاملة تحدث تحولا. وتتمثل السمات الرئيسية المميزة للتوجه الجديد للبرنامج في إعادة تنظيم برامجه الفرعية وفقا لمحاور مواضيعية تعكس بشكل عام الأولويات الإنمائية لأفريقيا وإعادة هيكلة الأنشطة المتصلة بتلك المحاور وجمعها سواء أكان ذلك داخل البرامج الفرعية أم فيما بينها على نحو يكفل اتساق عناصر البرنامج وتكاملها.

١٥-٧ وأسفرت عملية إعادة تنظيم البرنامج عن انخفاض عدد برامجه الفرعية وعن انطلاق تركيزه من منظور استراتيجي أقوى. وتركز البرامج الفرعية التسعة على الأولويات المواضيعية أو القطاعية التالية ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لتحقيق التحول في أفريقيا: سياسات الاقتصاد الكلي؛ والتكامل الإقليمي والتجارة؛ والابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا؛ والإحصاءات؛ وتنمية القدرات؛ والشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ والأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية؛ والتخطيط والإدارة من أجل التنمية؛ وسياسات التنمية الاجتماعية. وقد بُذلت جهود خاصة لكفالة أن تراعى في كامل البرامج الفرعية التسعة من الخطة البرنامجية لفترة السنتين الاستراتيجية التي تنتهجها اللجنة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

١٥-٨ ورغم أن العديد من الأولويات الواردة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تعكس استمرارية توجه العمل الذي تضطلع به اللجنة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، فإن البرنامج سيدخل عليه بالنسبة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ عدد من التحسينات والتحديات لمعالجة مسائل ناشئة مهمة لدعم إحداث التحول في أفريقيا. ومن ثم، فإن من أبرز ما تتسم به الخطة الحالية أنها خطة تنفذ الأولويات الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وفي الخطة الدولية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (بالصيغة التي تعتمدها الجمعية العامة وعند اعتمادها لها).

١٥-٩ وستشتمل طرائق التنفيذ على مزيج من بحوث في مجال السياسة العامة لتوفير المعارف؛ وأنشطة في مجالي الدعوة وبناء توافق الآراء؛ وخدمات استشارية وأنشطة للتعاون

التقني. وستنجز اللجنة هذه الخدمات من خلال تحليلات اقتصادية واجتماعية تجريها وتقارير تعدها لرصد وتتبع ما تحرزهُ أفريقيا من تقدم في الوفاء بالتزاماتها العالمية والإقليمية؛ وعبر صياغة توصيات ومبادئ توجيهية ومعايير في مجال السياسة العامة دعماً للحوار المتعلق بهذه السياسة؛ وتنظيم هذا الحوار لتيسير بناء توافق الآراء واتخاذ مواقف إقليمية مشتركة بشأن المسائل الرئيسية؛ وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في شكل خدمات استشارية وتدريب لنشر أفضل الممارسات. وستواصل اللجنة كفاءة أن تكون نواتجها على درجة عالية من الجودة وشديدة الأثر، وذلك بتعزيز عملياتها المتعلقة بضمان الجودة.

١٥-١٠ وسيظل للشركات الاستراتيجية دور جوهري في تنفيذ البرنامج. وستقوم اللجنة، تمسياً مع استراتيجيتها الجديدة المتعلقة بالشركات وتعظيماً لأثر أعمالها، باستثمار مزاياها النسبية لإشراك طائفة واسعة من الشركاء من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل اللجنة المشاركة في أعمال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفها الوسيلة الرئيسية لضمان اتساق سياسات وتنفيذ الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، وكذلك تعزيز التعاون مع كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وستواصل اللجنة أيضاً استثمار شراكاتها الحالية مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من المنظمات الإقليمية، ومع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الأفريقية. وسيستمر التنسيق والتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، وذلك من خلال آلية التشاور الإقليمي للوكالات، وهي آلية تدعوها اللجنة إلى الانعقاد لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامجها المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. كما ستتعاون اللجنة على نحو وثيق مع اللجان الإقليمية الأخرى لبلورة مبادرات ومساهمات مشتركة بغية تعزيز البعد الإقليمي في التنمية العالمية. أما على الصعيد الوطني، فستتعاون اللجنة على نحو وثيق مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة لاستغلال مواطن القوة المتأصلة لدى الصناديق والبرامج. وستُعزز اللجنة وتحسن الشراكات مع عدة جهات معنية أخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعات ومؤسسات البحوث.

١٥-١١ وفي إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة لتعزيز فعاليتها وتأثيرها كمؤسسة وما تحدته من فعالية وأثر في الميدان الإنمائي، فقد وضعت إطاراً للمساءلة المتعلقة بالبرامج يشمل المساءلة عن إنجاز النتائج المتوقعة من مختلف البرامج الفرعية، إضافة إلى وضع سياسة تقييمية جديدة. وكان هذا الإطار وتلك السياسة الجاري تنفيذهما حالياً قد صمما كلاهما من أجل استعراض ما يُحرز من تقدم وإنجازات في بيئة تقوم على النتائج أضفي عليها الآن الطابع المؤسسي بالكامل في عمليات اللجنة المتعلقة بالبرمجة والتقييم. وقد تم في هذا الصدد

استعراض الإطار المنطقي الوارد تحت كل برنامج فرعي وصقله بما يجعل مؤشرات الإنجاز قابلة بقدر أكبر للقياس الكمي وبما يعكس التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة.

البرنامج الفرعي ١ سياسات الاقتصاد الكلي

هدف المنظمة: تسريع وتيرة إحداث تحول اقتصادي في أفريقيا من خلال تصميم وتنفيذ ورصد خطط وسياسات واستراتيجيات تطوير لتحسين الإدارة الاقتصادية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>١' ازدياد عدد الدول الأعضاء المستجيبة للاستبيانات التي تعتبر نماذج تنبؤ اللجنة وأدوات تخطيطها وأدواتها المعرفية "مفيدة" أو "مفيدة جدا" في تصميم وتنفيذ سياسات اقتصاد كلي وخطط للنمو الشامل والتحول الهيكلي</p> <p>٢' زيادة عدد الإحالات في الوثائق الرسمية إلى التحليلات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في منشورات اللجنة وتقاريرها الرئيسية كالمنشور المعنون "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا"</p>	<p>(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تحليل الاتجاهات الإنمائية وتفسيرها وعلى تصميم وتنفيذ سياسات اقتصاد كلي وخطط إنمائية تعزز النمو الشامل والتحول الهيكلي</p>
<p>(ب) ١' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي لديها سياسات وبرامج ومبادرات لتنمية القطاع الخاص تراعي توصيات اللجنة وما تقوم به من عمل في مجال الدعوة</p>	<p>(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على تسريع وتيرة تنمية القطاع الخاص وعلى تعبئة موارد محلية وخارجية لتحقيق نمو وتنمية يحدثان تحولاً</p>
<p>٢' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي استحدثت آليات واتخذت مبادرات لزيادة تعبئة الموارد المحلية و/أو الخارجية، بما يشمل آليات للتمويل الابتكاري تقوم على أساس توصيات اللجنة وعملها في مجال الدعوة</p>	<p>(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد ممارسات ومعايير جيدة في مجال الحوكمة الاقتصادية من أجل تحسين إدارة القطاع الخاص وتقديم الخدمات الاقتصادية</p>
<p>(ج) ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تنفذ سياسات وبرامج ومبادرات تراعي ما طرحه اللجنة من قواعد ومعايير وتوصيات من أجل تحسين الحوكمة والإدارة الاقتصادية</p>	

الاستراتيجية

١٥-١٢ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة سياسات الاقتصاد الكلي. ويتمثل محط الاهتمام الاستراتيجي الرئيسي للبرنامج الفرعي في تسريع وتيرة إحداث تحول في البلدان الأفريقية ينقلها من مركز البلدان المنخفضة الدخل إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل. وأحد العناصر المهمة في هذه الاستراتيجية هو الانخراط في إجراء بحوث تطبيقية لوضع توصيات في مجال السياسة العامة لدعم الدول الأعضاء في تصميم سياسات وبرامج مناسبة على صعيد الاقتصاد الكلي لتحقيق نمو مرتفع المستوى وشامل للجميع ومستدام بيئياً وإيجاد فرص عمل وتسريع عملية تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن إطار حوكمة رشيدة وفي كنف الاستقرار.

١٥-١٣ وسيركز البرنامج الفرعي في جانب من عمله البحثي والتحليلي على تنمية القطاع الخاص لتهيئة أسباب تحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد الثروة والحد من أوجه عدم المساواة. وكي يتسنى تعزيز دور القطاع الخاص، سينصب التركيز بوجه خاص على تشجيع الاستثمارات وتعزيز القطاع المالي من خلال تحسين هياكل الحوكمة والأطر التنظيمية والمؤسسية للمؤسسات المالية. وستبحث أيضاً ترتيبات للشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام بغية مساعدة الدول الأعضاء على صياغة سياسات وحوافز مناسبة لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص. كما سيجري إصدار ورقات سياساتية تلتزم بدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لدعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.

١٥-١٤ ولدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنشيط العمل في مجال التخطيط، ستطلع شعبة التخطيط الإنمائي بأعمال معيارية وتحليلية بشأن تخطيط التنمية. وستوجه البحوث نحو دعم البلدان الأفريقية في صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج للتوزيع الكفء للموارد المرصودة للإنتاج والاستثمار والتوزيع بغية تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

١٥-١٥ وسيركز البرنامج الفرعي أيضاً على التوقعات الاقتصادية للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول الأعضاء لدعم الجهود التي تبذلها في مجال التخطيط. وستضع الشعبة نماذج للتنبؤ تنشر من خلال منتجات معرفية كالمنشور المعنون "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا"، والمؤتمرات الرفيعة المستوى والحلقات الدراسية المتعلقة بالسياسة العامة والشبكات الإقليمية والدولية لوضع النماذج الاقتصادية والتنبؤ الاقتصادي كمشروع لينك الذي تستضيفه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة. وسيستعان بنماذج التنبؤ أيضاً في إعداد الموجزات القطرية ودون الإقليمية.

١٥-١٦ وستكفل الاستراتيجية مواصلة أفريقيا إحراز تقدم صوب تحقيق الحوكمة الاقتصادية الرشيدة لدعم خططها الإنمائية. بما يشمل تعزيز سياسات وبرامج تحسين كفاءة إدارة القطاع العام وإضفاء طابع تشاركي عليها. وفي هذا الصدد، ستركز الاستراتيجية على البحوث وبناء القدرات فيما يتصل بتدابير تعزيز الحوكمة الاقتصادية الرشيدة في أفريقيا. وسيكون تعزيز قدرة الدولة على التخطيط وإدارة التنمية أحد مجالات الاهتمام الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، سيركز البرنامج الفرعي على تعزيز قدرة القطاع العام، بطرق منها اتخاذ تدابير لتحسين سياسات إدارة شؤون المالية العامة والميزانية والاستثمار على المستويين الوطني والمحلي والأخذ في دورة السياسات العامة بممارسات إدارية تقوم على أساس النتائج.

البرنامج الفرعي ٢ التكامل الإقليمي والتجارة

هدف المنظمة: تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء للتصدي لتحديات التحول الهيكلي وتعزيز دور أفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال تسخير التجارة والاستثمار والصناعة والزراعة وإدارة الأراضي لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمستدامة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- | | |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>(أ) '١' ازدياد عدد البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تستعين بالمقاييس السياساتية للجنة وأدائها لتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج تتعلق بالهياكل الأساسية والسلاسل الإقليمية للقيمة والأمن الغذائي والزراعة دعماً لتحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة</p> | <p>(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع سياسات وبرامج وتنفيذها لتسريع وتيرة التصنيع، مع التركيز على الهياكل الأساسية والطاقة والسلاسل الإقليمية للقيمة والأمن الغذائي والزراعة</p> |
| <p>'٢' ازدياد عدد البلدان التي تدرج الشواغل المتصلة بالتصنيع والقدرة الإنتاجية والتنمية في سياساتها الإنمائية وأطرها التخطيطية</p> | <p>(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج في مجالي التجارة الأفريقية الداخلية والتجارة الدولية، وهيئة بيئة تساعد على اجتذاب الاستثمارات</p> |
| <p>(ب) '١' ازدياد عدد البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي وضعت وتنفذ سياسات وبرامج وترتيبات مؤسسية لتعزيز التجارة الأفريقية الداخلية وتسريع تنفيذ اتفاق إقليمي للتجارة الحرة ومنطقة التجارة الحرة للقارة و اجتذاب استثمارات مباشرة أجنبية واستثمارات أفريقية عابرة للحدود</p> | <p>(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج في مجالي التجارة الأفريقية الداخلية والتجارة الدولية، وهيئة بيئة تساعد على اجتذاب الاستثمارات</p> |

'٢' ازدياد عدد البلدان الأفريقية المشاركة في مناطق التجارة الحرة الإقليمية وغيرها من الترتيبات التجارية الإقليمية التي واءمت سياساتها التجارية بما يحقق إنشاء منطقة التجارة الحرة في القارة

'٣' ازدياد عدد البلدان الأفريقية المستفيدة من المساعدة المقدمة من اللجنة، بما في ذلك استعراضات السياسات الاستثمارية، ومن الدعم المقدم لأغراض التفاوض على معاهدات الاستثمار، ومن تنفيذ سياسات وطنية تحفز الاستثمار الأجنبي

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج للأراضي تؤمن تكافؤ الحقوق الجنسانية في الأراضي واستخدامها وإدارتها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة لأغراض التنمية المستدامة (ج) ازدياد عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تنفذ المبادئ التوجيهية للجنة المتعلقة بسياسة الأراضي وغيرها من التوصيات المتعلقة بالسياسات على نحو ما يتضح من آراء تقييمية شتى

الاستراتيجية

١٧-١٥ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على كاهل شعبة التكامل الإقليمي والتجارة. وللتصدي للتحديات المتعلقة بتحقيق التنمية الشاملة للجميع والتحول الهيكلي في أفريقيا، سيركز عمل البرنامج الفرعي على البحوث المتعلقة بالسياسة العامة وبناء توافق الآراء وإسداء الخدمات الاستشارية دعماً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية صوب تحقيق التحول الهيكلي في أفريقيا من خلال تسخير التجارة والاستثمار والصناعة والزراعة وإدارة الأراضي لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وسيضطلع في سياق تعزيز التكامل في القارة ببحوث بشأن السياسة العامة ودراسات حالة إفرادية وبرامج لبناء القدرات لتعزيز الاستثمارات الأفريقية العابرة للحدود والتجارة الأفريقية الداخلية وقدرة أفريقيا على التفاوض في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ويتجه البرنامج الفرعي صوب تعزيز دور البلدان الأفريقية في التجارة العالمية والاقتصاد العالمي من خلال تعزيز قدرة هذه البلدان على صوغ وتنفيذ سياسات تجارية واستراتيجية لتنمية الصادرات. ومن خلال ما يتم إجراؤه في إطار البرنامج الفرعي من تحليلات وإعدادة من توصيات، فإنه سيساعد الجهات المعنية على مواجهة التحديات الجديدة التي أصبحت قائمة في مجالات التجارة الإقليمية الداخلية والتجارة الدولية

والمفاوضات التجارية والتكامل الإقليمي والعلاقات الاقتصادية الدولية. وسيشجع البرنامج الفرعي أيضا على مناقشة السياسة العامة وبناء توافق آراء بشأن مسائل التجارة والاستثمار. ١٥-١٨ و سيساهم البرنامج الفرعي في برنامج تحقيق التحول في أفريقيا من خلال إجراء بحوث والاضطلاع بعمل تحليلي دعما للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، وبرنامج النهوض بالهياكل الأساسية في أفريقيا ومبادرات أخرى في مجالي التصنيع والهياكل الأساسية تعزز اتخاذ التكامل الإقليمي استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وسيسترشد بالخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي (٢٠١٤-٢٠١٧) في إنجاز هذا العمل، الذي سيتم بالتعاون الوثيق مع اللجنة ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في وضع سياسات مناسبة تستند إلى أدلة للنهوض بالتصنيع والهياكل الأساسية في أفريقيا على حد سواء. وفي مجال الزراعة وإدارة الأراضي، ستطلع الشعبة بأعمال تركز على الزراعة وإحداث التحول في المناطق الريفية، وعلى السلاسل الإقليمية للقيمة في السلع الأساسية الاستراتيجية، وعلى الحقوق في الأراضي وإدارة استغلال الأراضي.

البرنامج الفرعي ٣ الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز اعتماد وتنفيذ مبادرات جديدة للنهوض بالتنمية المستدامة المنصفة في أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١) ازدياد عدد المبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى تسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكارات لأغراض التنمية على نحو يتسق مع توصيات اللجنة المتعلقة بالسياسة العامة	أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعزيز التكنولوجيات والابتكارات الجديدة وتسخيرها لأغراض التنمية
٢) ازدياد عدد البلدان التي تعتمد سياسات أو أطر تنظيمية لتسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكارات القائمة على بحوث اللجنة وعملها في مجال الدعوة	ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ إصلاحات في مجال السياسة العامة تركز على القطاعات الأكثر ابتكارا لتعزيز حضرة الاقتصاد في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
ب) ازدياد عدد البلدان التي صاغت أو نفذت إصلاحات سياساتية تتسق مع توصيات اللجنة وتركز على القطاعات الأكثر ابتكارا لتعزيز حضرة الاقتصاد في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ إصلاحات في مجال السياسة العامة تركز على القطاعات الأكثر ابتكارا لتعزيز حضرة الاقتصاد في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ج) ازدياد عدد الدول الأعضاء المتلقية لمساعدة اللجنة التي أطلقت استراتيجيات وخطط عمل ومبادرات في مجال السياسة العامة لأغراض إدارة الموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية على نحو يتسق مع الرؤية الأفريقية للتعدين	(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية لإدارة الموارد المعدنية على نحو يتسق مع الرؤية الأفريقية للتعدين
(د) ازدياد عدد الدول الأعضاء التي أدرجت وأصبحت تنفذ، بفضل الدعم المقدم لها من اللجنة، نهجاً للتكيف مع تغير المناخ	(د) تحسين قدرة الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية على تطبيق نهج للتكيف مع تغير المناخ وإدراجها في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها القطاعية والوطنية الرئيسية للحد من مواطن ضعفها وتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات

الاستراتيجية

١٥-١٩ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة المبادرات الخاصة. وستركز الاستراتيجية في المقام الأول على البحوث ووضع السياسات والعمل التحليلي لدعم الدول الأعضاء في المجالات التالية: (أ) تشجيع استخدام الابتكارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنظم التكنولوجية؛ و (ب) تنمية الموارد المعدنية في إطار الرؤية الأفريقية في مجال التعدين؛ و (ج) الدعوة للبحوث والتحليلات ذات الصلة بالسياسات العامة للاسترشاد بها في صياغة وتنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والاستفادة إلى أقصى حد من ثروات الموارد الطبيعية في أفريقيا؛ و (د) التصدي لتحديات تغير المناخ.

١٥-٢٠ وفي إطار رؤية الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ستقوم شعبة المبادرات الخاصة بالبحث والتحليل لمساعدة الدول الأعضاء على الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة واعتماد السياسات والاستراتيجيات الابتكارية اللازمة لبناء الكفاءات الفنية وقدرة منظمي المشاريع على الابتكار ووضع آليات فعالة للحصول على التكنولوجيات الملائمة. وسيواصل البرنامج الفرعي كذلك دعم الاستراتيجيات المراعية للمنظور الجنساني لبناء اقتصاد رقمي وتحقيق استدامته في أفريقيا وهيئة بيئة مؤاتية لاقتصاد المعرفة تساعد البلدان الأفريقية على صياغة سياسات واستراتيجيات في مجال التكنولوجيات الجديدة والابتكار وتنفيذها وتقييمها.

١٥-٢١ وسيركز البرنامج الفرعي أيضاً على البحث والتحليل في مجال السياسة العامة فيما يتعلق بتنمية الموارد المعدنية. وسيقدم المركز الأفريقي لتنمية قطاع المعادن المنشأ حديثاً،

الدعم لتنفيذ الرؤية الأفريقية في مجال التعدين بغية تمكين القارة من أخذ قطاع التعدين بعين الاعتبار في عملياتها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيقدم المركز أيضا مزيدا من الخدمات في مجال بناء القدرات والخدمات الاستشارية إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في المجالات الرئيسية لقطاع المعادن. بما في ذلك إدارة قطاع التعدين وتعزيز الروابط الاقتصادية.

١٥-٢٢ وسيقوم البرنامج الفرعي ببحوث وتحليلات ذات صلة بالسياسات العامة بشأن الآثار المترتبة على نموذج الاقتصاد الأخضر من أجل تنمية أفريقيا في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وسينصب التركيز أيضا على تعزيز ودعم التنفيذ الفعال والمتسق والمنسق لخطة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

١٥-٢٣ وسيواصل البرنامج الفرعي عن طريق المركز الأفريقي للسياسات المناخية، تقديم المساعدة للدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى في مواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ. وسيقوم بالعمل في مجال البحث والتحليل لتعزيز القدرة على التكيف مع الآثار المترتبة على تغير المناخ من أجل التنمية المستدامة. وسيواصل المركز أيضا تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة بمزيد من الفعالية في المفاوضات الدولية بشأن المناخ وعلى تدبير التمويل لأنشطتها في مجال مواجهة تغير المناخ.

البرنامج الفرعي ٤

الإحصاءات

هدف المنظمة: تحسين إعداد ونشر إحصاءات جيدة النوعية واستخدامها في التخطيط ووضع السياسات القائمين على الأدلة دعما للتحويل الهيكلي لأفريقيا ولخطة تنميتها المستدامة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد جمع إحصاءات ومؤشرات رسمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعي والديمقراطي والبيئي وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونشرها واستخدامها، وذلك لإنتاج بيانات عالية الجودة تشمل بيانات مفصلة حسب نوع الجنس لكي يطلع عليها مقررو السياسات والجمهور بصفة عامة
- (أ) '١' ازدياد عدد البلدان التي تتلقى الدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات وفقا للمعايير والممارسات الإحصائية الدولية
- '٢' ازدياد عدد البلدان التي تعتمد استراتيجيات ومبادئ توجيهية إحصائية، بطرائق منها وضع خطط عمل لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في إطار برنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
- (ب) تحسين توافر إحصاءات جيدة ومتسقة من أجل التنمية في مستودع بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- (ب) '١' ازدياد عدد البلدان التي يوجد لها ما لا يقل عن ٣ نقاط بيانية و ١٠ مؤشرات منذ عام ٢٠٠٥ تتماشى مع التوصيات والمعايير الدولية لرصد الأهداف الإنمائية التي توجد لها سلاسل زمنية للبيانات في مستودع بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- '٢' ارتفاع النسبة المئوية للمستخدمين الذين يبدون، من خلال الدراسات الاستقصائية للمستخدمين، رضاهم عن جودة البيانات المتاحة في مستودع بيانات اللجنة ومدى شمولها وحسن توقيتها
- '٣' ازدياد عدد عمليات تنزيل البيانات من الحولية الإحصائية الأفريقية وقاعدة البيانات الإحصائية الأفريقية ومركز اللجنة الإلكتروني الجامع لقواعد البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أفريقيا

الاستراتيجية

٢٤-١٥ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المركز الأفريقي للإحصاءات. وبالنظر إلى الطابع المتعدد التخصصات للإحصاء، سيعمل المركز بالتعاون الوثيق مع سائر الشعب والمكاتب التابعة للجنة، لا سيما مراكز البيانات الموجودة في المكاتب دون الإقليمية.

٢٥-١٥ وبزيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة، سيسعى البرنامج الفرعي جاهداً إلى زيادة القدرات الإحصائية للبلدان الأفريقية على جمع واستخدام إحصاءات جيدة النوعية وقابلة للمقارنة ومتسقة من أجل ما يلي: (أ) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية؛ و (ب) دعم التكامل الإقليمي، بما في ذلك تنسيق أساليب التعدادات والدراسات الاستقصائية والتصنيفات الاقتصادية ومؤشرات التنمية، وفقاً للمنهجيات الدولية.

٢٦-١٥ وسيقدم البرنامج الفرعي في المقام الأول الدعم الكافي للبلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين على وجه السرعة. وسيولى اهتمام خاص لكفاءة استخدام البيانات الإدارية، التي يحتاج إليها إنتاج الإحصاءات الجنسانية وإجراءات تقديم الخدمات القائمة على الأدلة ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢٧-١٥ وسيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا وفي تقديم الدعم إلى البلدان في تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً أداء دوره في تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، اللذين يؤكدان على ضرورة إعداد إحصاءات قابلة للمقارنة من أجل التكامل الإقليمي. وستُجمع بشكل مستمر بيانات إحصائية أفضل نوعية وقابلة للمقارنة لملء قاعدة البيانات الإحصائية التابعة للجنة. ولتحقيق ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي مع المكاتب الإحصائية الوطنية على تنفيذ ممارسات حديثة لجمع البيانات تستخدم أدوات ومنهجيات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة الكفيلة بتيسير الحصول على البيانات.

٢٨-١٥ وتشمل الاستراتيجية: (أ) العمل المنهجي، بما في ذلك إعداد الكتيبات والمبادئ التوجيهية؛ و (ب) تنفيذ المشاريع الميدانية؛ و (ج) تنظيم حملات الدعوة لتناول القضايا المؤسسية وتصميم الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛ و (د) نشر المعلومات والممارسات الجيدة؛ و (هـ) تقديم المساعدة التقنية. وسيولى اهتمام خاص لوضع كتيبات إرشادية لإعداد الإحصاءات المتسقة، ودعم الأفرقة العاملة المعنية بمسائل: (أ) مواءمة

إحصاءات الأسعار؛ و (ب) إحصاءات الحسابات القومية؛ و (ج) التجارة والمالية العامة؛ و (د) تطوير البيانات في بلدان تطبق فيها مشاريع تجريبية؛ و (هـ) تعهد قواعد البيانات؛ و (و) أنشطة الدعوة؛ و (ز) تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ و (ح) بناء المؤسسات. وسيعمل البرنامج الفرعي بالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة مثل شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وغير ذلك من المنظمات المعنية. وسيعمل على تعزيز مواومة الإحصاءات والتعاون عن طريق اجتماعات اللجنة الإحصائية الأفريقية.

البرنامج الفرعي ٥ تنمية القدرات

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الدول الأعضاء ومؤسسات عموم أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية على صياغة وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج قائمة على الأدلة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لدعم تنمية أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد المشاريع أو البرامج المنفذة بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سياق تنفيذ أولويات وبرامج الأجهزة والمؤسسات التابعة للاتحاد الأفريقي	(أ) تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ ورصد وتقييم أولويات وبرامج الأجهزة والمؤسسات التابعة له
'٢' ازدياد عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أو المسؤولين المعنيين في مفوضية الاتحاد الأفريقي الذين يبدون رضاهم عن الدعم المقدم في تقديم الخدمات إلى العملية الحكومية الدولية، بما في ذلك نوعية التقارير وتنفيذ التوصيات المنبثقة عنها	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء ومؤسسات عموم أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بخطة التنمية في أفريقيا في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥ (بالصيغة التي تعتمدها بها الجمعية العامة وعند اعتمادها لها)
(ب) ازدياد عدد الدول الأعضاء ومؤسسات عموم أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية التي تتلقى الدعم، بناء على طلبها، عن طريق تنمية القدرات، على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج لدعم خطة التنمية في أفريقيا	

الاستراتيجية

١٥-٢٩ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة تنمية القدرات. وإسهاما في التحول الهيكلي في أفريقيا، ستركز الاستراتيجية على ترجمة نتائج أعمال البحث والتحليل التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أنشطة تنفيذية لتنمية القدرات من أجل تحقيق أكبر قدر من الفعالية في تدخلات اللجنة. وفي هذا الصدد، سيقدم البرنامج الفرعي خدمات المشورة في مجال السياسات للمؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، وسيساعد على وضع الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع.

١٥-٣٠ وسيوجه البرنامج الفرعي نحو تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي وأجهزته، بما فيها وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والجماعات الاقتصادية الإقليمية، على تعميق وتعزيز خطة الاتحاد الأفريقي للتكامل القاري ضمن إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وستركز الاستراتيجية أيضا على تعزيز قدرات البلدان الأفريقية ومنظمتها الإنمائية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مناسبة من أجل تحقيق أهداف التنمية الأفريقية وأهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المتفق عليها دوليا (بالصيغة التي تعتمدها بها الجمعية العامة وعند اعتمادها لها).

١٥-٣١ وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم التقني المباشر في المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وأمانة هذه الآلية والبلدان المشاركة من أجل تعزيز المسؤولية والقيادة الأفريقية لخطة تنمية أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، سيتوسع البرنامج الفرعي في مساعدته للدول الأعضاء على إدخال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران طور التنفيذ، لا سيما في بناء وتعهد قاعدة بيانات موثوق بها تضم المعلومات ذات الصلة، ودعم هيكل الحوكمة الخاص بالاتحاد الأفريقي.

١٥-٣٢ وسيجري التنسيق والتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا عن طريق آلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة دعما لبرنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي لما بعد عام ٢٠١٦ وخطط وأولويات الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية، بما في ذلك برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وإضافة إلى ذلك، سيأخذ البرنامج الفرعي زمام المبادرة في تنسيق وعقد الاجتماعات السنوية لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا التابعة لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا.

١٥-٣٣ وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية وغير ذلك من خدمات الدعم في مجال تنمية القدرات استجابة لطلبات محددة من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، من أجل تعزيز القدرات التقنية والبشرية والمؤسسية على المستويات القطري ودون الإقليمي والإقليمي. وستركز تنمية القدرات في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ على الأولويات الاستراتيجية الرئيسية التالية: تحليل سياسات الاقتصاد الكلي، والتصنيع، وتخطيط التنمية، وإدارة الموارد الطبيعية.

البرنامج الفرعي ٦

الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

هدف المنظمة: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما بعدا أساسيا للتحول الهيكلي في أفريقيا، في سياق الالتزامات العالمية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>(أ) '١' ازدياد عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تبلغ عن التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تمشيا مع الالتزامات العالمية والإقليمية</p>	<p>(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا المجال ومعالجة القضايا الناشئة التي تؤثر على النساء والفتيات</p>
<p>'٢' ازدياد عدد الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى التي تفيد بأنها قد استفادت من دعم اللجنة في تنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة</p>	
<p>(ب) '١' ازدياد عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات التي تستخدم الأدوات والمنتجات المعرفية التي أعدها البرنامج الفرعي من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني</p>	<p>(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية والنسائية في السياسات والبرامج الوطنية</p>
<p>'٢' ازدياد عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تعتمد وتنفذ برامج وسياسات واستراتيجيات مراعية للمنظور الجنساني في مجالي التمكين الاقتصادي للمرأة وحقوق المرأة</p>	

والقطاع الاجتماعي باستخدام الأدوات والمعارف التي يولدها البرنامج الفرعي

٣' ازدياد عدد المبادرات التي تتخذها شعب اللجنة ومكاتبها، فرادي أو بالتعاون فيما بينها، لمراعاة المنظور الجنساني في عملها، بدعم من البرنامج الفرعي

الاستراتيجية

١٥-٣٤ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية. وستشمل الاستراتيجية أيضا تعزيز التعاون بين المركز والشعب والمكاتب الأخرى التابعة للجنة على تحسين تنفيذ استراتيجية فعالة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل اللجنة ومراعاة المنظور الجنساني في برامج عمل اللجنة.

١٥-٣٥ وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيعمل البرنامج الفرعي على تعزيز ما يقدمه من دعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لاعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج واستراتيجيات مراعية للمنظور الجنساني من أجل الإسراع بتحقيق المساواة بين الجنسين. وسيوجه تدخلاته في المقام الأول إلى الآليات الوطنية المعنية بالمسائل الجنسانية وسيعمل بشكل استراتيجي مع الوزارات المعنية الأخرى على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القطاعات الأخرى.

١٥-٣٦ وسيقوم البرنامج الفرعي بإجراء بحوث قائمة على الأدلة في مجالات التمكين الاقتصادي للمرأة باستخدام الأدوات الموجودة مثل المؤشر الأفريقي للمساواة بين الجنسين والتنمية، وإعداد منتجات معرفية جديدة من قبيل الموجزات الجنسانية القطرية. وستستخدم هذه الأدوات في رصد أداء الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها في مجال المساواة بين الجنسين. وستشمل استراتيجية التنفيذ أيضا استخدام منبر "تبادل الحلول" التابع للجنة من أجل تعزيز التواصل مع الدول الأعضاء، وتوطيد الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتيسير تبادل أفضل الممارسات.

١٥-٣٧ وسيواصل البرنامج الفرعي، دعما لتنفيذ أنشطته، تعزيز شراكته مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، سيعمل البرنامج الفرعي على

تعزيز الأنشطة المشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتحديد شراكة استراتيجية واضحة لتشجيع وتعزيز العلاقات مع الشركاء الآخرين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحث.

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١

الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على وضع سياسات قائمة على الأدلة دعماً للتحويل الهيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في شمال أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ازدياد عدد الموجزات القطرية التي تم إعدادها أو تحديثها دعماً للتخطيط ووضع السياسات على أساس الأدلة وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها لأغراض التخطيط ووضع السياسات على أساس الأدلة، وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي
(ب) ازدياد عدد المبادرات التي تضعها أو تنفذها الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي وسائر المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية بمساعدة من اللجنة لتعزيز التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على معالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة الإقليمية ودون الإقليمية بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي وتعزيز التعاون والحوار بين الدول الأعضاء على صعيد المنطقة دون الإقليمية

الاستراتيجية

٣٨-١٥ يتولى تنفيذ العنصر ١ من البرنامج الفرعي ٧ المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، الذي يغطي الدول الأعضاء السبع التالية: تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا. وتركز الاستراتيجية المطبقة في إطار هذا البرنامج الفرعي على الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وإقليمياً، بما فيها الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ (بالصيغة

التي تعتمد عليها الجمعية العامة وعند اعتمادها لها)، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، سيركز البرنامج الفرعي على تعزيز التعاون والتجارة بين البلدان الأفريقية.

٣٩-١٥ وسيعزز البرنامج الفرعي قدرة البلدان على صياغة استراتيجيات وسياسات لتشجيع النهج المبتكرة لكفالة التحول الهيكلي. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بجمع البيانات على نطاق واسع من أجل إجراء تحليل أعمق وتوصية الدول الأعضاء بخيارات في مجال السياسة العامة. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز التحليل المتعدد القطاعات والتخصصات وتجهيز البيانات وتنظيمها بغية تعهد وتحديث قاعدة البيانات المشتركة التابعة للجنة ووضع نماذج تحليلية. وسيكون إعداد الموجزات القطرية المهمة الرئيسية للبرنامج الفرعي.

٤٠-١٥ ويتطلب إنشاء منطقة للتجارة الحرة في القارة بحلول عام ٢٠١٧، وتنفيذ خطة العمل لتعزيز التجارة بين الدول الأفريقية عملا تحليليا محددًا لدعم بلدان شمال أفريقيا. وثمة مسائل أخرى ستكون لها أهمية كبيرة بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية، مثل الاتجاهات الديمغرافية للتحضر ومسألة الأقلية. وسيستمر إيلاء الاهتمام للأنشطة المتعلقة بالشباب والمساواة بين الجنسين في البرنامج الفرعي.

٤١-١٥ وسيواصل المكتب دون الإقليمي العمل في تعاون وثيق مع الجهات المعنية الوطنية والمؤسسات الإقليمية بهدف تعزيز قدراتها عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية والدورات التدريبية وفرص التدريب الداخلي وتنظيم وترويج منتديات لتيسير الحوار بشأن السياسات وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

٤٢-١٥ والجهات التي ستستفيد من البرنامج الفرعي في المقام الأول هي السلطات الحكومية والمسؤولون الحكوميون في بلدان المنطقة وكيانات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات القطاع الخاص والكيانات دون الإقليمية، لا سيما اتحاد المغرب العربي.

٤٣-١٥ وسيجري إبراز عمل المكتب دون الإقليمي وإنجازاته الرئيسية من خلال برنامج توعية نشط، يشمل التفاعل بشكل أنشط مع الدول الأعضاء ومواصلة تحديد محتويات الموقع الشبكي وقواعد البيانات التابعة للجنة وتطويرهما وتوزيع المنشورات الرئيسية للجنة واستنتاجاتها على نطاق واسع والمشاركة في المحافل الرئيسية التي تضم الجهات المعنية الأخرى داخل المنطقة دون الإقليمية وخارجها.

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على وضع سياسات قائمة على الأدلة دعماً للتحويل الهيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في غرب أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ازدياد عدد الموجزات القطرية التي تم إعدادها أو تحديثها دعماً للتخطيط القائم على الأدلة وصنع السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط ووضع السياسات على أساس الأدلة وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي
(ب) ازدياد عدد المبادرات دون الإقليمية الجديدة (بما في ذلك توصيات بشأن السياسات) التي اعتمدها وتقوم بتنفيذها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية نتيجة لدعم اللجنة	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على الإسراع بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية دعماً لجهودها الإنمائية

الاستراتيجية

٤٤-١٥ سيتولى المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي، الذي يغطي البلدان الخمسة عشر التالية: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنگال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. وتركز الاستراتيجية على تقديم الدعم للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، مثل الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ (بالصيغة التي تعتمدها الجمعية العامة وعند اعتمادها لها) ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، سينظم البرنامج الفرعي مشاورات مع بلدان المنطقة دون الإقليمية بشأن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

٤٥-١٥ ويساعد البرنامج الفرعي في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة استراتيجيات وسياسات لتشجيع النهج المبتكرة لكفالة التحويل الهيكلي. وسيقوم البرنامج الفرعي بجمع البيانات باعتبارها أساساً للتحليل العميق والتوصية بخيارات في مجال السياسة

العامّة كمي تنظر فيها الدول الأعضاء. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز التحليل المتعدد القطاعات والتخصصات وتجهيز البيانات وتنظيمها بهدف تعهد قاعدة البيانات المشتركة التابعة للجنة ووضع نماذج تحليلية.

٤٦-١٥ وسيعمل العنصر مع المركز الأفريقي للإحصاءات على توفير القدر الكافي من الدعم إلى الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في جهودها الرامية إلى تحسين عملياتها الإحصائية. وسيقوم المكتب بإنشاء وتعهد مكتب دون إقليمي للمعلومات الإحصائية لتغذية مستودع البيانات المشترك في المقر ودعم جميع احتياجات اللجنة في مجال التحليل والبحث.

٤٧-١٥ ويتطلب إنشاء منطقة للتجارة الحرة في القارة بحلول عام ٢٠١٧ وتنفيذ خطة عمل لتعزيز التجارة بين الدول الأفريقية عملاً تحليلياً محمداً لدعم أعمال التحضير التي تقوم بها بلدان غرب أفريقيا، بما في ذلك إقامة علاقات تآزر بين تدخلات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وستحظى مسألة التحضر والمسائل الديمغرافية والاستقرار السياسي باهتمام خاص في البرنامج الفرعي خلال الفترة.

٤٨-١٥ وسيضطلع المكتب دون الإقليمي، في إطار عنصره المتعلق بالمبادرات الخاصة، ببحوث قائمة على الأدلة لدعم تنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وسيشجع أيضاً الجهود المبذولة في مجالات تغير المناخ والهجرة الدولية والتجارة والهياكل الأساسية مع تعزيز العلاقات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وسيواصل المكتب العمل بشكل وثيق مع الجهات المعنية الأخرى وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي.

العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة السياسات القائمة على الأدلة دعماً للتحوّل الهيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في وسط أفريقيا

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط القائم على الأدلة، ووضع السياسات، وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي

(أ) ارتفاع عدد الموجزات القطرية التي تم إعدادها أو تحديثها دعماً للتخطيط القائم على الأدلة ووضع السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) زيادة عدد المبادرات المتفق عليها على الصعيد الإقليمي التي صممتها أو نفذتها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الإسراع بتنفيذ المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية

الاستراتيجية

١٥-٤٩ سيتولى تنفيذ العنصر ٣ من البرنامج الفرعي ٧ المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا الذي يغطي البلدان السبعة التالية: تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو. وسينفذ المكتب برنامج عمله بالتعاون الوثيق مع مختلف الشعب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولا سيما المركز الأفريقي للإحصاءات. وستركز استراتيجية التنفيذ على تقديم الدعم الملائم إلى الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في جهودها الرامية إلى تحسين عملياتها الإحصائية، وزيادة توافر المنتجات من البيانات والمعلومات. وفي هذا الصدد، سيعمل العنصر بالتعاون الوثيق مع الوكالات الإحصائية الوطنية على جمع مجموعة متنوعة كبيرة من الإحصاءات، بما في ذلك بيانات عن رصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والتعدادات والدراسات الاستقصائية، والتصنيف الاقتصادي والمؤشرات الإنمائية. وستقدم اللجنة، بمساعدة من المركز الأفريقي للإحصاءات وباستخدام التكنولوجيات الحديثة ومهاراتها التقنية، المساعدة إلى الدول الأعضاء في جمع وتجهيز واستخدام إحصاءات جيدة وقابلة للمقارنة ومتوائمة.

١٥-٥٠ ومن خلال إنتاج موجزات قطرية، سيقدم العنصر للدول الأعضاء المشورة في مجال السياسات دعماً لخططها الإنمائية. وسوف تتضمن الموجزات القطرية البحوث والتحليل والتنبؤات والمؤشرات والاتجاهات فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من الإحصاءات بشأن الإنتاج، والتجارة، والحكومة، والتعدين، والزراعة، والاقتصاد الكلي، والمتغيرات النقدية والمالية، والتحويلات، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية الأخرى.

١٥-٥١ وسوف تعكس المبادرات الخاصة الأولويات التي حددتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية في جهودها الرامية إلى تعزيز الانتعاش بعد انتهاء النزاع، والتكامل الإقليمي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيقدم العنصر المساعدة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في وضع وتنفيذ برامج وأنشطة بما يتمشى مع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (بالصيغة التي توافق عليها الجمعية العامة وعند موافقتها عليها) والتحول الهيكلي. وستتضمن استراتيجية التنفيذ بناء

وتعهد شبكات معرفية ومعلوماتية لاستخلاص أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها فضلا عن تعهد مكث المعلومات الإحصائية دون الإقليمي من أجل تغذية مستودع البيانات المشترك ودعم كافة الاحتياجات التحليلية والبحثية للجنة. وسوف يتطلب هذا تشاورا وثيقا مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا ومصرف دول وسط أفريقيا، وذلك لزيادة التآزر من أجل زيادة فعالية أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتأثيرها. وستستخدم آلية التنسيق دون الإقليمي، التي ينظم المكتب دون الإقليمي اجتماعاتها، كمنبر رسمي للتشاور.

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة السياسات القائمة على الأدلة دعما للتحويل الهيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في شرق أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) '١' زيادة عدد المبادرات التي تصممها وتنفذها المنظمات في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية بمساعدة من اللجنة	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط القائم على الأدلة، ووضع السياسات، وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي
'٢' زيادة عدد التوصيات المتعلقة بالسياسات والخدمات الاستشارية المقدمة إلى البلدان الخارجة من النزاعات والدول الجزرية	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في شرق أفريقيا على تنفيذ مبادرات دون إقليمية دعما لأولوياتها الإنمائية
'٣' زيادة عدد التوصيات المتعلقة بالسياسات والخدمات الاستشارية المقدمة إلى البلدان الخارجة من النزاعات والدول الجزرية	

الاستراتيجية

١٥-٥٢ تقع المسؤولية عن تنفيذ العنصر ٤ من البرنامج الفرعي ٧ على عاتق المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، الذي يغطي البلدان الأربعة عشر التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وجزر القمر، وجنوب السودان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وسيشيل، والصومال، وكينيا، ومدغشقر. وفي إطار تحقيق هدف المكتب وإنجازاته المتوقعة، سيجري المكتب بحثاً في مجال السياسة العامة وسيوسع من نطاق إنتاج الموجزات القطرية ودون الإقليمية بهدف تعزيز القيادة والمسؤولية عن خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، سيعمل المكتب بالتعاون الوثيق مع المركز الأفريقي للإحصاءات والمكاتب الإحصائية الوطنية بهدف تعزيز الإحصاءات القطرية والبيانات القارية باعتبارها أساساً للتخطيط الإنمائي السليم.

١٥-٥٣ وفي إطار استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لبناء القدرات، سيقدم دعم موجه ومتعدد التخصصات في مجالي الاستشارات وبناء القدرات إلى عدد مختار من الدول الأعضاء ذات الأولوية (البلدان الخارجة من النزاعات، والدول الجزرية الصغيرة) والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية من أجل التعجيل بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية القوية الأثر. بما يتماشى مع أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (بالصيغة التي توافق عليها الجمعية العامة وعند موافقتها عليها) وخطة الاتحاد الإفريقي لعام ٢٠٦٣. وستعزز اللجنة الشراكات المبتكرة مع مراكز الفكر الإقليمية والوطنية والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات القطاع الخاص من أجل توليد نتائج أفضل وتحقيق وفورات الحجم.

١٥-٥٤ وسيكون التوصل إلى السياسات المناسبة والتحاور بشأن السياسات ضمن ما ستناجي به اللجنة في إطار جهودها في مجال الدعوة وتيسير المعارف وإدارتها. وسيجري التوسع في أوجه التأزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والتعاون المشترك بين الوكالات، والتخطيط المشترك والتنفيذ المشترك للبرامج، في سياق آلية التنسيق دون الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

العنصر ٥

الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة السياسات القائمة على الأدلة دعماً للتحوّل الهيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الجنوب الأفريقي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الموجزات القطرية التي تم إعدادها أو تحديثها دعماً للتخطيط القائم على الأدلة ووضع السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط القائم على الأدلة ووضع السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي
(ب) زيادة عدد المبادرات المتفق عليها إقليمياً التي نفذتها الدول الأعضاء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في منطقة الجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الإسراع بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية دعماً لجهودها الإنمائية

الاستراتيجية

١٥-٥٥ تقع المسؤولية عن تنفيذ العنصر ٥ من البرنامج الفرعي ٧ على عاتق المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، الذي يغطي البلدان الأحد عشر التالية: أنغولا، بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا. وسيعمل العنصر عن كثب مع المركز الأفريقي للإحصاءات على استخدام التكنولوجيات الحديثة في جمع وتصنيف واستخدام الإحصاءات الجيدة والمتواءمة والقابلة للمقارنة المتعلقة بالمنطقة دون الإقليمية، وعلى تطوير وتعهد مكثر للبيانات الإحصائية على الصعيد دون الإقليمي كمي يغذي مستودع البيانات المشترك ويدعم جميع الاحتياجات البحثية والتحليلية للجنة. وسيعمل المكتب مع المركز الأفريقي للإحصاءات على توفير القدر الكافي من الدعم إلى الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في جهودها الرامية إلى تحسين عملياتها الإحصائية.

١٥-٥٦ وسيركز العنصر أيضاً على إنتاج موجزات قطرية تهدف إلى تقديم المشورة في مجال السياسات دعماً لخطة التنمية لدى الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، سيعقد العنصر

اجتماعات، ويقدم الدعم التقني والخدمات الاستشارية التي تركز على المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية إلى الدول الأعضاء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وسائر المنظمات دون الإقليمية بهدف تحسين قدراتها على التكامل الإقليمي فيما يتعلق بالقضايا الناشئة والمجالات ذات الأولوية بالنسبة للجنوب الأفريقي. وسوف يشمل هذا دعم البرامج والأنشطة المضطلع بها في إطار المبادرات الخاصة، مع التركيز على صياغة ورقات السياسات الرامية إلى دعم تنفيذ أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في سياق آلية التنسيق دون الإقليمية، التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ (بالصيغة التي توافق عليها الجمعية العامة وعند موافقتها عليها).

١٥-٥٧ و سينصب الاهتمام بشكل خاص على بناء وتعهد شبكات المعارف والمعلومات لاستخلاص أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها. وسيعزز المكتب دون الإقليمي أيضاً ويستكشف الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في هذه المنطقة دون الإقليمية من أجل زيادة فعالية تدخلات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأنشطتها في الجنوب الأفريقي.

البرنامج الفرعي ٨

التخطيط والإدارة في مجال التنمية

هدف المنظمة: تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي دعماً للتحويل الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا من خلال التدريب وغيره من أنشطة تنمية القدرات

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التخطيط (أ) '١' زيادة عدد البلدان والإدارات الوزارية والوحدات دون الوطنية التي تعتمد وتطبق نهج وسياسات التخطيط المناسبة من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها الاستراتيجية بما يتماشى مع التوصيات والمبادئ التوجيهية التي وضعها البرنامج الفرعي

'٢' زيادة عدد إدارات ومؤسسات القطاع العام على الصعيد الوطني و/أو دون الوطني في منطقة أفريقيا التي تقوم باستخدام سياسات ونهج وأدوات جديدة من أجل وضع خطط التنمية وتنفيذها،

بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية والتوصيات المنبثقة
من تدخلات البرنامج الفرعي

'٣' زيادة عدد المشاركين في أنشطة التدريب التي
تجري في إطار البرنامج الفرعي الذين يقولون إنهم
استفادوا من تلك الأنشطة التي تهدف إلى تحسين
أعمالهم المتعلقة بالتخطيط الإنمائي والإدارة العامة
والإدارة القائمة على النتائج

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتطبيق
نهج أفضل من أجل صياغة السياسات الاقتصادية
وإدارتها ورصدها وتقييمها
(ب) زيادة عدد البلدان التي تعتمد نهجاً جديدة أو
محسنة في وضع سياسات التنمية وإدارتها بما يتماشى مع
توصيات البرنامج الفرعي

الاستراتيجية

١٥-٥٨ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المعهد الأفريقي للتنمية
الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، الذي هو بمثابة الذراع التدريبية للجنة الاقتصادية لأفريقيا،
وهو مرجع أساسي في تنمية القدرات بالنسبة للحكومات الأفريقية. ولذلك، فسوف يؤدي
المعهد عمله بالتنسيق الوثيق مع الشعب الأخرى التابعة للجنة ومكاتبها ومراكزها دون
الإقليمية، وذلك بالنظر إلى أهمية تنمية القدرات بمختلف أبعادها في المنطقة الإقليمية،
باعتبارها من المبادئ التي توجه العمل وتشكله. وسيتولى البرنامج الفرعي التنسيق مع المركز
الأفريقي للشؤون الجنسانية من أجل إدراج المنظور الجنساني في عمله.

١٥-٥٩ وفي سياق تنشيط التخطيط الإنمائي وبالنظر إلى الأهداف المعلنة لدى معظم
البلدان الأفريقية المتمثلة في الاستفادة من النمو الاقتصادي المعاصر كي تكون في غضون
جيل واحد من الأسواق الناشئة و/أو أن تكون من البلدان المتوسطة الدخل، وفي ضوء
الحاجة إلى وضع أطر للسياسات الاجتماعية لمعالجة الفقر وعدم المساواة، يكتسب عمل
المعهد مستوى جديداً من الأهمية والملاءمة.

١٥-٦٠ وستأخذ الاستراتيجية المقرر اتباعها في الاعتبار الطلبات الناشئة للدول الأعضاء
ولا سيما أولويات الاتحاد الأفريقي، على النحو المبين في خطته لعام ٢٠٦٣. وستشمل
الأنشطة التي سينفذها المعهد تقديم التدريب الشامل وخدمات التعاون التقني إلى الحكومات
وغيرها من الأطراف المعنية، وإجراء البحوث التطبيقية وتطوير شبكات المعارف التي تربط

بين تلك الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بأداء القطاع العام في المنطقة. وسيضطلع المعهد بمبادرات جديدة مهمّة لتوطيد مكانته بوصفه مركز التدريب الرئيسي في مجالي التخطيط والإدارة العامة في المنطقة.

١٥-٦١ ومن الناحية الاستراتيجية، يهدف المعهد إلى الإسهام في توسيع نطاق قدرة البلدان الأفريقية على القيام على نحو مستقل باستخدام أدوات التخطيط الإنمائي في تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في التحول الهيكلي لاقتصاداتها ومجتمعاتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يستثمر المعهد بكثافة في توسيع نطاق برامجه وأنشطته المتعلقة بتنمية/تجديد/تحسين القدرات وبرامجه وأنشطته الاستشارية والمتعلقة بالحوار بشأن السياسات، وهي البرامج والأنشطة التي تستهدف كبار مسؤولي الحكومات الأفريقية والمسؤولين ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية، مع التركيز بوجه خاص على الجيل القادم من الموظفين الفنيين الأصغر سناً والموظفات. وسيقوم بتوسيع نطاق شراكاته العالمية، بما في ذلك من خلال التعاون مع الجامعات الأفريقية وهيئات الفكر، وذلك بهدف تعزيز قدرته على تقديم دورات دراسية لامركزية في جميع أنحاء أفريقيا. وعلاوة على ذلك، سيتم توفير فرص التعلم بالسبل الإلكترونية وعن طريق الإنترنت إلى المسؤولين في الدول الأعضاء من أجل زيادة حجم البرامج ونطاقها ووجودها وآثارها، بالإضافة إلى نشر ثقافة التعلم المستمر وتجديد الأدوات. وسوف يتم استكشاف فرص للقيام بتدخلات لتجديد القدرات وتعزيزها مصممة خصيصاً، وسوف تبذل جهود من أجل إقامة علاقات تواصل بين المديرين والقيادات في القطاع العام والجهات الفاعلة المعنية بالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٩

سياسات التنمية الاجتماعية

هدف المنظمة: تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة الشاملة والمنصفة من أجل تحقيق تحول في أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي لديها سياسات وبرامج تعكس شواغل التنمية الاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك قضايا العمالة، والحماية الاجتماعية، والسكان والشباب، والشيوخوخة، بما في ذلك أبعادها الجنسانية	(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء على إدراج شواغل التنمية الاجتماعية في السياسات والاستراتيجيات، مع التركيز بوجه خاص على قضايا العمالة، والحماية الاجتماعية، والسكان، والشباب، والشيوخوخة، بما في ذلك أبعادها الجنسانية

'٢' زيادة عدد الدول التي تفيد بأن منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتوصياتها في مجال السياسات وقواعد بياناتها بشأن أفضل الممارسات، كانت مفيدة بالنسبة لها في مجال تعميم مراعاة قضايا التنمية الاجتماعية في سياساتها وخططها وبرامجها الإنمائية الوطنية العامة

(ب) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت سياسات وبرامج حضرية تدعم التنمية الشاملة للجميع، مع التركيز بوجه خاص على زيادة فرص العمل والفرص الاقتصادية، وتعزيز سبل كسب الرزق '٢' زيادة عدد البلدان التي تستخدم التوصيات السياسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وأدائها لإدراج السياسات الحضرية في صلب سياساتها وبرامجها الإنمائية الوطنية

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على تحسين أو إصلاح السياسات والبرامج الحضرية التي تدعم التنمية الشاملة للجميع، مع التركيز بوجه خاص على زيادة فرص العمل والفرص الاقتصادية وتحسين سبل كسب الرزق، مما في ذلك إدماج السياسات الحضرية في برامج التنمية الوطنية

الاستراتيجية

١٥-٦٢ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة سياسات التنمية الاجتماعية. وترتكز استراتيجية البرنامج الفرعي على المجالات الثلاثة التالية: العمالة والحماية الاجتماعية؛ والسكان؛ والتحضر. وسيجري التركيز أيضا على بناء مجتمعات شاملة للجميع من خلال رصد تنفيذ الدول الأعضاء لمختلف الاتفاقات والصكوك الدولية والإقليمية، مما في ذلك على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالشباب والسكان والشيوخ والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والمهجرة.

١٥-٦٣ وسوف تركز الاستراتيجية على إجراء الأبحاث التطبيقية والتحليل ونشر النتائج المتعلقة بالخيارات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالسياسة الاجتماعية كأساس تستند إليه الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات. وسوف يتم تحليل الممارسات الجيدة المتعلقة بنظم الحماية الاجتماعية، والخيارات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية، والاستراتيجيات والبرامج، بغرض تحسينها وتكرارها على نحو أوسع نطاقا. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تركز الاستراتيجية على البحوث القائمة على الأدلة والحوار بشأن السياسات فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية من أجل تحسين المؤشرات الاجتماعية للبلدان الأفريقية.

١٥-٦٤ وخلال فترة السنتين، سيجري البرنامج الفرعي أيضا بحثا في مجال السياسات العامة المتعلقة بتنقلات السكان، بما في ذلك الهجرة الداخلية والدولية، ونزوح السكان وإعادة توزيعهم، وصلاتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل دعم الدول الأعضاء في إدماج مسألة تنقلات السكان والهجرة في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

١٥-٦٥ وبالنظر إلى زيادة التحضر في أغلب البلدان الأفريقية، سيركز البرنامج الفرعي عمله البحثي والتحليلي والمتعلق بوضع القواعد على التحديات التي تطرحها إدارة المناطق الحضرية. بما في ذلك مسائل من قبيل الثغرات في الهياكل الأساسية، وسبل الوصول إلى الخدمات، والأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، والمياه والصرف الصحي، والبيئة والإسكان. وسيقوم البرنامج الفرعي بإعداد ورقات للسياسة العامة بشأن الاستدامة المالية للمناطق الحضرية وقدرة البلدان الأفريقية على إدارة التوسع الحضري.

الولايات التشريعية

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	٢/٥٥
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية	١٤٤/٥٧
إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا	٢/٥٧
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	٢٧٠/٥٧ بء
المرأة والمشاركة في الحياة السياسية	١٤٢/٥٨
التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية	٢٢٠/٥٨
تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات	٢٦٩/٥٨
الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، والأعمال التحضيرية للعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه	٢٢٨/٥٩
الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥	١/٦٠
تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢٣٤/٦١
التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر	٢١٥/٦٤

وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٢٢/٦٤
منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	٢٣٧/٦٤
الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	١/٦٥
تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية	١٠/٦٥
تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة	١٧٣/٦٥
التعاون في ميدان التنمية الصناعية	١٧٥/٦٥
حقوق الإنسان والفقر المدقع	٢١٤/٦٥
تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان	٢١٨/٦٥
الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما	٢٤٠/٦٥
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية	٢٦٣/٦٥
التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي	٢٧٤/٦٥
تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها	٢٧٨/٦٥
برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا	٢٨٠/٦٥
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	٢٨٤/٦٥
إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان	١٣٧/٦٦
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢١٤/٦٦
السنة الدولية للزراعة الأسرية، ٢٠١٤	٢٢٢/٦٦

تمكين الناس والتنمية	٢٢٤/٦٦
الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٢٦/٦٧
تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل	١٤٥/٦٨
الحق في التنمية	١٥٨/٦٨
العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان	١٦٨/٦٨
الحق في الغذاء	١٧٧/٦٨
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	١٩٨/٦٨
التجارة الدولية والتنمية	١٩٩/٦٨
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٢٠٤/٦٨
التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفائات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار	٢٠٨/٦٨
تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية	٢٠٩/٦٨
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	٢١٠/٦٨
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	٢٢٠/٦٨
التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل	٢٢٢/٦٨
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢٢٥/٦٨
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢٢٦/٦٨
دور المرأة في التنمية	٢٢٧/٦٨
تنمية الموارد البشرية	٢٢٨/٦٨
التعاون بين بلدان الجنوب	٢٣٠/٦٨
التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية	٢٣٣/٦٨

نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين	٢٣٤/٦٨
قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	٤٦/١٩٩٨
القضاء على الفقر وبناء القدرات	٥/١٩٩٩
التعاون الإقليمي	٢٤٦/٢٠٠٤
استعراض الجهاز الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا	٤/٢٠٠٧
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة	٣٣/٢٠٠٧
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	٦/٢٠٠٩
أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	١٩/٢٠٠٩
الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٢٠/٢٠٠٩
تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من مجالات الجريمة	٢٥/٢٠٠٩
دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١	٢٩/٢٠٠٩
البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع	٣٢/٢٠٠٩
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة	٦/٢٠١١
التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٧/٢٠١١

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ	٨/٢٠١١
الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٨/٢٠١٢
تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات	٩/٢٠١٣
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	١٠/٢٠١٣
الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٢٦/٢٠١٣
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٤٤/٢٠١٣
الإعلان الوزاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٩ بشأن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي	
قرارات ومقرر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	
إعادة تركيز برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفها دعما للتحويل الهيكلي لأفريقيا	٩٠٨ (د-٤٦)
تعديل أوضاع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحسين الاستجابة لأولويات أفريقيا	٨٤٤ (د-٣٩)
استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا	٨٦٨ (د-٤٣)
استعراض الجهاز الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا	٨٥٣ (د-٤٠)
تعزيز تعبئة الموارد المحلية	٨٦٢ (د-٤٢)
الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	٨٦٥ (د-٤٢)
الأهداف الإنمائية للألفية	٨٦٦ (د-٤٢)
تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	٨٧٠ (د-٤٣)
تعزيز النمو المستدام الرفيع المستوى لخفض البطالة في أفريقيا	٨٧٢ (د-٤٣)
المبادرات الرامية إلى تنمية أفريقيا	٨٧٨ (د-٤٣)
تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل التعجيل بتنفيذ إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٨٨١ (د-٤٤)

القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر: صندوق للتأمين من أخطار الكوارث لعموم أفريقيا	(٤٤-د) ٨٨٣
تمويل الصحة في أفريقيا	(٤٤-د) ٨٨٥
التدفقات المالية غير المشروعة	(٤٤-د) ٨٨٦
التصنيع من أجل أفريقيا ناشئة	(٤٦-د) ٩٠٧
إعادة تركيز برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفها دعماً للتحويل الهيكلي لأفريقيا	(٤٦-د) ٩٠٨
مقرر بشأن وضع الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣	(٢١-د) ٤٧٦
تحقيق وتسخير العائد الديمغرافي في أفريقيا	(٤٦-د) ٩٠٩
الموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	(٤٦-د) ٩١٠
الإحصاءات وتطوير الإحصاءات	(٤٦-د) ٩١١

البرنامج الفرعي ١

تحليل الاقتصاد الكلي

قرارات الجمعية العامة

مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة	١٨٠/٤٨
تدابير مكافحة الفساد	١٢٨/٥٤
نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية	١٩٧/٥٤
الأعمال التجارية والتنمية	٢٠٤/٥٤
الإدارة العامة والتنمية	٣٤/٦٠
دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر	٢١٤/٦١

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة	٧/٦٢
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي	١١٦/٦٤
الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتها	١٤٨/٦٤
متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)	١٩٣/٦٤
متابعة السنة الدولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان	٨٢/٦٤
التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي	١٢٣/٦٥
الآليات الابتكارية لتمويل التنمية	١٤٦/٦٥
منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	١٦٩/٦٥
تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً	٢٨٦/٦٥
متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	٣١٣/٦٥
طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية	٣١٤/٦٥
منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها	٧٥/٦٥
دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية	٩٤/٦٥
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	١٩١/٦٦

المرأة والمشاركة في الحياة السياسية	١٣٠/٦٦
تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان	١٥٢/٦٦
تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية	١٦٣/٦٦
المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	١٦٩/٦٦
النظام المالي الدولي والتنمية	١٨٧/٦٦
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	١٨٩/٦٦
تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	٢٠٩/٦٦
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢١٠/٦٦
المستقبل الذي نصبو إليه	٢٨٨/٦٦
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٦٤/٢٠٠٤
الإدارة العامة والتنمية	٣/٢٠٠٥
دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع	٢/٢٠٠٧
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٣٠/٢٠٠٧
تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا	٣١/٢٠٠٩
دعم إعداد وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٣/٢٠٠٩

٢٥/٢٠٠٩ تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محدّدة من مجالات الجريمة

٣٣/٢٠٠٩ الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٩/٢٠١١ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً

٤٣/٢٠١١ تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان

٨/٢٠١٢ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٦٩ (د-٤٣) الاستعراض الإقليمي الأفريقي لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠

٨٤٨ (د-٤٠) تمويل التنمية

٨٦٢ (د-٤٢) تعزيز تعبئة الموارد المحلية

٨٦٥ (د-٤٢) الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٨٧٦ (د-٤٣) إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية

٨٧٩ (د-٤٤) إدارة التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحول الاقتصادي

٨٨٦ (د-٤٤) التدفقات المالية غير المشروعة

البرنامج الفرعي ٢
التكامل الإقليمي والتجارة
قرارات الجمعية العامة

إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية	١٨٠/٥٦
مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد	٢٧١/٥٧
برنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية	٢٠١/٥٨
العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥	٢١٧/٥٨
استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥	١٩٨/٦٤
تحسين السلامة على الطرق في العالم	٢٥٥/٦٤
السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع	١٥١/٦٥
متابعة السنة الدولية للصرف الصحي، ٢٠٠٨	١٥٣/٦٥
السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، ٢٠١٣	١٥٤/٦٥
التعاون في ميدان التنمية الصناعية	١٧٥/٦٥
استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة	٦٨/٦٦

تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين	٩٤/٦٦
السلع الأساسية	١٩٠/٦٦
تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية	١٩٥/٦٦
تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	٢٠٦/٦٦
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢١٠/٦٦
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢١٤/٦٦
تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة	٢١٤/٦٨
التنمية المستدامة للجبال	٢١٧/٦٨
الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	٢١١/٦٨
التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية	٢٣٣/٦٨
متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٣٨/٦٨
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق	١٢/٢٠١١
أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	٢٥/٢٠١١

٤٨/٢٠٠٤ نهج متناسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة يرمي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نموا

٢٨/٢٠٠٩ دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، المعتمد في الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٨١٨ (د-٣١) تعزيز تنمية واستغلال الموارد المعدنية في أفريقيا
- ٨١٩ (د-٣١) تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا
- ٨٢٢ (د-٣١) تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية: تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ ترشيد ومواءمة الأنشطة التي تضطلع بها الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية
- ٨٤٧ (د-٤٠) المعونة من أجل التجارة
- ٨٦٧ (د-٤٣) تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا
- ٨٠٠ (د-٣٠) الاستراتيجية وخطة العمل لتقييم الموارد المائية وتنميتها وإدارتها في أفريقيا
- ٨٠١ (د-٣٠) الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في أفريقيا
- ٨٧٧ (د-٤٣) من أجل تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٣

الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا

قرارات الجمعية العامة

الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	١٩١/٤٧
دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا	١٠٢/٥٠
حفظ النظم الإيكولوجية الحراجية لوسط أفريقيا وتنميتها بشكل مستدام	٢١٤/٥٤
السنة الدولية للصحارى والتصحر، ٢٠٠٦	٢٠٠/٦٠
مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	٢٥٢/٦٠
التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٢١٧/٦٢
استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ	٨/٦٢
عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٢٠١/٦٤
إرساء ثقافة عالمية تكفل أمن الفضاء الإلكتروني وتقييم الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات	٢١١/٦٤
التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو	١٥٨/٦٥
تعدد اللغات	٣١١/٦٥
التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي	٤١/٦٥
تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي	٦٨/٦٥
حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة	٢٠٠/٦٦
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢١١/٦٦

- ٢٨٨/٦٦ المستقبل الذي نصبو إليه
- ٢١٣/٦٨ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٨/٢٠٠٧ تدفق المعلومات لمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
- ٧/٢٠٠٩ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
- ١٦/٢٠١١ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
- ١٧/٢٠١١ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- ٦/٢٠١٢ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- ٨/٢٠١٢ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- ٩/٢٠١٣ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
- ١٠/٢٠١٣ تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٧٥٨ (د-٢٨) دور رسم الخرائط والاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية في ميدان التنمية المستدامة
- ٧٦٦ (د-٢٨) تعزيز نظم المعلومات الإنمائية من أجل التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا
- ٧٨٩ (د-٢٩) تعزيز نظم المعلومات بهدف تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة في أفريقيا
- ٧٩٥ (د-٣٠) بناء نظم المعلومات السريعة في أفريقيا
- ٨١٢ (د-٣١) تنفيذ مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي

- ٨١٧ (د-٣١) المؤتمر الإقليمي الأفريقي بشأن العلم والتكنولوجيا
 ٨٨٧ (د-٤٤) تعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا
 ٨٧٠ (د-٤٣) تغير المناخ والتنمية في أفريقيا
 ٨٨٤ (د-٤٤) تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٤

الإحصاءات

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٢٧/٢٠٠٠ المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات
 الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على كافة الصُّعد
 ١٣/٢٠٠٥ البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠
 ٦/٢٠٠٦ تعزيز القدرة الإحصائية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٨٤٩ (د-٤٠) الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا
 ٨٧١ (د-٤٣) استراتيجية مواءمة الإحصاءات وتنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء
 ٨٨٢ (د-٤٤) تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء والاستراتيجية المتعلقة بمواءمة
 الإحصاءات في أفريقيا
 ٩١١ (د-٤٦) الإحصاءات وتطوير الإحصاءات

البرنامج الفرعي ٥

تنمية القدرات

قرارات الجمعية العامة

- ٢٧٤/٦٥ التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
- ٢٨٦/٦٦ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ١٦/٢٠٠٤ تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- ٢٨/٢٠٠٧ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- ٢٦/٢٠١١ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- ٢٦/٢٠١٣ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

البرنامج الفرعي ٦

الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

قرارات الجمعية العامة

- ١٦٧/٥٩ القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الجرائم المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"
- ٢٤٨/٥٩ الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية
- ٢٢٩/٦٠ مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
- ١٨٧/٦٥ تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

اليوم الدولي للأرامل	١٨٩/٦٥
الاتجار بالنساء والفتيات	١٩٠/٦٥
المرأة والمشاركة في الحياة السياسية	١٣٠/٦٦
العنف ضد العاملات المهاجرات	١٣٧/٦٨
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	١٣٨/٦٨
تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية	١٣٩/٦٨
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٤٠/٦٨
الطفلة	١٤٦/٦٨
التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني	١٩١/٦٨
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
النتائج التي اعتمدها لجنة وضع المرأة بشأن مجالات الاهتمام الأساسية المحددة في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	١٢/١٩٩٨
الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مساهمة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها	٤٤/٢٠٠٣
استعراض استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة	٤/٢٠٠٤

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة	١٢/٢٠٠٩
مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	١٣/٢٠٠٩
دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٥/٢٠١١
الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٨/٢٠١٢
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة	٢٤/٢٠١٢

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

قرارات الجمعية العامة

إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية	١٨٠/٥٦
التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	٥١/٦١
تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢٣٤/٦١
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط	٩٠/٦٥
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢١٤/٦٦
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢١٣/٦٨

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٧/٢٠١١ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
- ١٢/٢٠١١ الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق
- ٤٣/٢٠١١ تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٨٢٨ (د-٣٢) مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات: تعزيز الوجود دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٨٣٠ (MFC 1 A) إصلاح اللجان الإقليمية: العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا (قرار اعتمده لجنة المتابعة الوزارية أثناء اجتماعها الأول)
- ٨٧٤ (د-٤٣) تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة
- ٨٤٩ (د-٤٠) الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا
- ٨٧١ (د-٤٣) استراتيجية مواءمة الإحصاءات وتنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء
- ٨٨٢ (د-٤٤) تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء والاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٨

التخطيط والإدارة في مجال التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ١٣/٢٠١١

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٩٩ (د-٣٠) تعزيز التنمية البشرية في أفريقيا

٨٣٩ (د-٣٥) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٨٤٦ (د-٣٩) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٨٥١ (د-٤٠) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٨٧٥ (د-٤٣) إعادة تنظيم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٩٠٨ (د-٤٦) إعادة تركيز برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفها دعماً للتحول الهيكلي لأفريقيا

البرنامج الفرعي ٩

سياسات التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

٥/٤٧ إعلان بشأن الشيخوخة

١٢٨/٤٩ تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

١٠٧/٥٠ الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

٨١/٥٠ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي	٣٥/٦٠
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٣١/٦٢
متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسننة الدولية للأسرة وما بعدها	١٣٣/٦٤
إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب: الحوار والتفاهم	١٣٤/٦٤
عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)	١٦٣/٦٥
الهجرة الدولية والتنمية	١٧٠/٦٥
عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع	١٨٣/٦٥
تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده	١٨٦/٦٥
متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤	٢٣٤/٦٥
نطاق اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وطرائق عقده وشكله وتنظيمه	٢٣٨/٦٥
تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب	٢٦٧/٦٥
تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥	٢٧٣/٦٥
الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز	٢٧٧/٦٥
الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم	٣١٢/٦٥

اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة	١٢٤/٦٦
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا	٢١٣/٦٦
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري	٢٢٩/٦٦
السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب	١٣٠/٦٨
دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية	١٣٣/٦٨
متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيوخوخة	١٣٤/٦٨
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٣٥/٦٨
الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها	١٣٦/٦٨
تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا	١٤٣/٦٨
حقوق الطفل	١٤٧/٦٨
حماية المهاجرين	١٧٩/٦٨
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا	٢٢٤/٦٨
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢٢٦/٦٨
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	٢٣٩/٦٨
الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	د١-٢/٢١
مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية	د١-٢/٢٤

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٢/١٩٩٧ الهجرة الدولية والتنمية
- ٤٢/٢٠٠١ الحملة العالمية للقضاء على الفقر
- ١٣/٢٠٠٣ التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية: تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- ٤٨/٢٠٠٤ نهج متناسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة يرمي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نموا
- ١٣/٢٠٠٥ البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠
- ٢٧/٢٠٠٧ ملحق برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها
- ٨/٢٠١٢ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- ٩/٢٠١٢ القضاء على الفقر
- ٢٤/٢٠١٢ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة
- ٢٦/٢٠١٢ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا
- ٢٨/٢٠١٣ تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية: حتى عام ٢٠١٥ وما بعده

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٧٤٨ (د-٢٨) السكان والأسرة والتنمية المستدامة
- ٨٣٢ (د-٣٣) فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا

٩٠٩ (د-٤٦) تحقيق وتسخير العائد الديمغرافي في أفريقيا

قرارات ومقرر لجنة السكان والتنمية

١/٢٠٠٧ الهياكل المتغيرة لأعمار السكان وآثارها على التنمية

١/٢٠١٠ الصحة والمرض والوفيات والتنمية

١/٢٠١١ الخصوبة والصحة الإنجابية والتنمية

١٠١/٢٠١١ الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤
